



## توصيات فاليتا المتعلقة بمساهمات البرلمانين في تطوير استجابة فعالة للإرهاب

### مقدمة

إن الإرهاب ظاهرة عالمية تمثل تهديداً مباشراً ومتعدد الجوانب على الأمن البشري، وتحمل الدول مسؤولية حماية سكانهم من المخاطر والتهديدات المرتبطة بالإرهاب. ويحتاج هذا الأمر إلى اتخاذ إجراءات تتسق مع حقوق الإنسان وسيادة القانون. يتحمل المشرعون المسؤولية الرئيسية في تأسيس إطار مرتبط بهذه الإجراءات. كما أن وجود هيئة تشريعية فعالة ومستقلة يُعتبر عنصراً في غاية الأهمية أثناء القيام بتطوير إستراتيجية شرعية شاملة لمكافحة الإرهاب تضمن استجابة فعالة للإرهاب مع وجود تدابير الرقابة الضرورية لحماية حقوق الإنسان.

يُعتبر البرلمانيون الدعامة الأساسية في تطوير التشريعات الوطنية لمكافحة الإرهاب، ومشاركتهم في هذا مجال من شأنها أن تزيد كذلك من فاعلية تلك السياسات التي ستستفيد من آليات المساءلة المعززة، والحكم الرشيد، والمشاركة المدنية، والموارد والانصياع للممارسات الجيدة الدولية، بالإضافة لتعزيز الصمود داخل المجتمع. نتيجة لذلك، تمثل سياسات مكافحة الإرهاب فرصة لتعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان. كما ينبغي مراجعة وتحديث التشريعات بشكل مستمر وعند الضرورة للتأكد من أن السياسات الوطنية لمكافحة الإرهاب تحاطب التهديدات المتنامية وطنياً وإقليمياً وعالمياً بالتماشي مع المتطلبات الدولية. إن حماية الحقوق والحفاظ على سيادة القانون هما ركيزتان أساسيتان لمكافحة الإرهاب وليستا عائقاً أمامه. كما أنه من خلال القيام بتعزيز سيادة القانون يمكن التصدي لأيديولوجيا الإرهابيين وتجنب حالات الشعور بالظلم الذي قد يؤدي إلى تحفيز الأنشطة المتطرفة.

إدراكاً وتفهماً للدور المركزي الذي يلعبه البرلمانيون في مكافحة الإرهاب في إطار سيادة القانون، تهدف التوصيات التالية إلى: (1) دمج متطلبات الآليات الدولية والإقليمية لمكافحة الإرهاب داخل القانون الوطني وسن قوانين ملائمة (في الوقت الملائم) لمكافحة الإرهاب تحترم حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛ (2) التحقيق في مصادر الإرهاب، بما في ذلك التحول الراديكالي للأفراد وتمويل الإرهاب وأنماط الإرهاب؛ (3) تأسيس مؤسسات فعالة في قطاع العدالة والهيئات المكوّنة من وكالات متعددة؛ (4) وضع الأدوات التحقيقية تحت إطار سيادة القانون؛ (5) تعزيز القواعد الخاصة بالإجراءات الجنائية، ونظام الأدلة، والإصلاحات في نظام العدالة لمواجهة التحديات المرتبطة بالقضايا الإرهابية؛ (6) تعزيز تفهم الجماهير وضمان الشمولية عند تطوير الإطار والسياسات الوطنية لمكافحة الإرهاب؛ (7) إشراك المجتمع المدني في صياغة وتطوير وتنفيذ استراتيجية وطنية لمكافحة الإرهاب؛ (8) تخصيص ميزانية كافية للاستخدام الأوسع للموارد الحكومية لدعم تنفيذ السياسة الوطنية لمكافحة الإرهاب؛ (9) مراقبة جهات تطبيق القانون والأجهزة الاستخباراتية لضمان حقوق المواطنين؛ (10) الحفاظ على التوازن بين الرقابة الفعالة، وأمن العمليات وفوائد الكشف عن المعلومات للجماهير؛ و(11) تعزيز تبادل المعلومات والتعاون بين البرلمانات المختلفة.

إن القضايا التي تواجه البرلمانين في سياق مكافحة الإرهاب متعددة الجوانب، وهذا يعكس دورهم الشامل في تشريعات مكافحة الإرهاب، وسياسة مكافحة الإرهاب وتنفيذها، وإنفاذ قانون مكافحة الإرهاب والرقابة الاستخباراتية، ومكافحة التطرف العنيف،

وتوعية الجماهير، ووضع موازنات مكافحة الإرهاب، والحكم الرشيد وسيادة القانون بشكل عام. إن التوصيات المتعلقة بمساهمات البرلمانين في تطوير استجابة فعالة للإرهاب مبنية، على سبيل المثال وليس الحصر، على النقاشات التي تمت في أربع ورشات للبرلمانين تم تنظيمها من قبل المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون كجزء من مبادرة برلمانية ممولة من طرف الاتحاد الأوروبي.<sup>1</sup> إن هذه القائمة للتوصيات ليست حصرية.<sup>2</sup>

## التوصيات

**التوصية الأولى: دمج متطلبات الآليات الدولية والإقليمية لمكافحة الإرهاب داخل القانون الوطني وسن قوانين ملائمة (في الوقت الملائم) لمكافحة الإرهاب تحترم حقوق الإنسان والحريات الأساسية.**

تلعب الهيئات التشريعية دوراً رئيسياً في تطوير وسن التشريعات اللازمة للتصدي للإرهاب، وقد تتطلب الاتفاقيات الدولية والإقليمية تطبيق تشريعات وطنية لكي تصبح فعالة في الكثير من الولايات القضائية. تدعو قرارات مجلس أمن الأمم المتحدة الدول ذات العضوية إلى القيام بسن التشريعات اللازمة للتصدي لتهديدات إرهابية معينة، مثل تمويل الإرهاب وتجريم الأعمال التحضيرية، ولكن في نفس الوقت تترك الحرية للهيئات التشريعية الوطنية لتطوير منهجياتها الخاصة لتحقيق هذه الأهداف بالاستناد إلى السياق المحلي. كما أن تبني الممارسات الجيدة الدولية يتطلب في الكثير من الأحيان اعتماد إجراءات تشريعية وطنية التي ينبغي أيضاً مواءمتها للاتفاقيات والقرارات الدولية والاتفاقيات الإقليمية التي تخاطب القضايا الإرهابية.<sup>3</sup>

نتيجة لذلك، يتواجد البرلمانين في مناصب ومواقع هامة تمكّنهم من تطوير وسن التشريعات في الوقت السليم للتصدي للإرهاب؛ بما في ذلك ترجمة الآليات العالمية لمكافحة الإرهاب إلى تشريعات وطنية. تساعد هذه المفاهيم العالمية على التعاون الدولي وتتجنب حدوث ازدواجية المعايير. يجب على التشريعات أن تقوم أيضاً بتشكيل خطة وطنية منسقة تقوم بمواجهة العوامل المختلفة التي تؤدي لحدوث الإرهاب. إن دور المشرعين هو دور مستقل، والتنسيق مع الجهة التنفيذية للحكومة من شأنه أن يساهم في التحضير السليم للإطار القانوني لمكافحة الإرهاب.

<sup>1</sup> كجزء من هذه المبادرة، قام المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون بتنظيم ورشات إقليمية مع برلمانين في مالطا في مايو 2015، وفي المغرب في أكتوبر 2015، وفي بروكسل في مارس 2016، وفي تركيا في أبريل 2016. وشارك برلمانين وطنيين من 20 دولة - تواجه كل منها مخاوف مباشرة مرتبطة بالإرهاب - في هذه الورشات إلى جانب البرلمان الأوروبي ومنتديات وشبكات برلمانية، والأمم المتحدة ومنظمات أخرى لتبادل الممارسات الجيدة وتنقيح مجموعة التوصيات هذه. ولقد أعلن البرلمانين الذين شاركوا في الورش بوضوح رفضهم المطلق للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وبالتالي، تبرز هذه الوثيقة وجهات النظر والخبرات لدى البرلمانين والخبراء البرلمانين الذين شاركوا في ورشات العمل الإقليمية. وكما هو الحال بالنسبة لوثائق المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب الأخرى، فالتوصيات الواردة هنا غير ملزمة ولم تعتمد عليها هيئات تشريعية وطنية محددة بل وضعت من خلال نقاش يقوم على توافق الآراء.

<sup>2</sup> هذه المذكرة الخاصة بالتوصيات تركز على دور البرلمانين في صياغة الاستجابات العالمية والوطنية للإرهاب. تم دعم هذه التوصيات من خلال جهود المنتديات البرلمانية الأخرى، مثل الأحكام المذكورة في مشروع قرار "الإرهاب: الحاجة لتعزيز التعاون العالمي ضد التهديد على الديمقراطية وحقوق الفرد" التي تم تقديمها للجنة الدائمة المعنية بالسلم والأمن الدوليين للاتحاد البرلماني الدولي. هذه التوصيات مكتملة كذلك للممارسات الجيدة المذكورة في المذكرات الأخرى الصادرة عن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، مثل تلك المنصوص عليها في مذكرة الرباط بشأن الممارسات الجيدة لاجراءات فعالة في قطاع العدالة الجنائية لمكافحة الإرهاب ومذكرة أنقرة بشأن الممارسات الحسنة للنهج المتعدد القطاعات لمكافحة التطرف العنيف.

<sup>3</sup> على سبيل المثال، تقترح الممارسة الجيدة الثانية عشر من مذكرة الرباط الصادرة عن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب بأنه، على الرغم من قيام الدول بتدوين الجرائم الإرهابية بطرق مختلفة داخل قوانينها بالاستناد إلى تقاليدنا القانونية، إلا أنه يجب عليها أن تقوم بتجريم الجرائم المذكورة في الأدوات القانونية الدولية لمكافحة الإرهاب. إن الدمج الملائم للأحكام والالتزامات الدولية الخاصة بمكافحة الإرهاب داخل التشريعات الوطنية يعتبر عنصراً رئيسياً في الإطار القانوني الشامل والمتسق لمكافحة الإرهاب.

غالباً ما يكون لدى الفروع التنفيذية دوراً كبيراً في منع و/أو التحقيق والملاحقة القانونية في القضايا المرتبطة بالإرهاب. يتواجد البرلمانيون في أفضل موقع لصياغة القوانين الخاصة بمكافحة الإرهاب التي تلي الالتزامات والممارسات الجيدة الدولية مع ضمان حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك الحقوق المرتبطة بشكل خاص بنظام العدالة الجنائية مثل الإجراءات القانونية الأصولية والمحاکمات العادلة، بالإضافة للحقوق المرتبطة بالمجتمع بشكل عام. ينبغي أن تكون هذه التشريعات غير منحازة ومبنية على الإجماع لحشد دعم المجتمع. كما يمكن للبرلمانيين أن ينظروا في القوانين المرجعية الحالية لكي يقوموا بتعديلها بشكل يتماشى مع السياق المحلي.

يجب أن تكون قوانين وسياسات مكافحة الإرهاب موجهة وألا تكون شاملة بشكل مفرط، ويجب القيام بمراجعتها بشكل مستمر وتعديلها وتقيحها للتماشي مع التطورات الظرفية. كما أن القوانين ذات الصلة، مثل تلك المرتبطة بتجارة الأسلحة، والسيطرة على الحدود وتهريب البشر، قد تكون أيضاً في غاية الأهمية. إن التحليل المنتظم والحذر للفجوات في القوانين الحالية يُعتبر تمريناً مفيداً.

إن البرلمانيين مسئولون منتخبون ولذلك فهم يخدمون في العادة لفترة محدودة من الزمن، ويتم استبدالهم بأعضاء جدد. لذلك، ولضمان الاستمرارية، من المستحسن امتلاك الهيئات التشريعية للجان دائمة مكوّنة من برلمانيين مهمتهم صياغة ومراجعة وتعديل التشريعات الخاصة بالإرهاب، بما في ذلك من خلال جلسات الاستماع العامة والنقاشات المفتوحة، لمواجهة التهديدات الناشئة بالتماشي مع القانون الدولي الذي يشمل حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ويجب أن تشمل هذه اللجان على برلمانيين وطواقم قانونية مهنية من ذوي الخبرات في الشؤون القانونية. كما أن ضمان وجود الطابع الجامع في هذا السياق من خلال تعيين ممثلين من مناطق ومجموعات وخلفيات متنوعة من شأنه أن يعزز من شرعية هذه اللجان البرلمانية.

**التوصية الثانية: التحقيق في مصادر الإرهاب، بما في ذلك التحول الراديكالي للأفراد وتمويل الإرهاب وأنماط الإرهاب.**

نظراً لخبراتهم الطويلة ودورهم كممثلين للمجتمع، يتواجد البرلمانيون في موقع متميز لاضطلاع على القضايا المرتبطة بالإرهاب؛ بما في ذلك دراسة الظروف التي تؤدي إلى الإرهاب من أجل صياغة سياسات هادفة لمنعها. يتولد الإرهاب من مجموعة من المسببات الداخلية والخارجية، ويمكن أن تنتج هذه المسببات من خلال الظروف الموجودة في المجتمع، مثل الفقر، وعدم المساواة، وعدم الاستقرار، والصراعات، والفساد، والحكم الضعيف أو الغائب، وتمويل الإرهاب الخارجي أو الداخلي، والاستياء، والاعتزاز الثقافي، والشعور بالظلم. توفر هذه الظروف وغيرها أرضية خصبة لتجنيد المواطنين، وخاصة الشباب، من قبل المنظمات الإرهابية، غالباً من خلال استخدام وسائل الإعلام الاجتماعي التي تبجّل الإرهاب وتمجّد الإرهابيين من خلال عرض سرديات كاذبة. لا يجب أن تركز سياسات مكافحة الإرهاب بشكل حصري على أهداف ضيقة بدون مواجهة القضايا المعقدة والمتنوعة والعوامل المساعدة الثقافية التي تقود الفرد إلى الإرهاب، بما في ذلك العوامل الخارجية والوطنية، والأسباب الاقتصادية، وإساءة استخدام المعتقدات الدينية من طرف المتطرفين العنيفين.

يتحمل البرلمانون مسؤولية تقييم ومواجهة الأسباب المؤدية للإرهاب لكي يتمكنوا من معالجة الظروف الميسرة لوجوده وفي نفس الوقت تعزيز الأسس الديمقراطية. إن احترام حقوق الأقليات (كعادتهم وتقاليدهم) يُعتبر في غاية الأهمية من أجل الصمود والإدماج الاجتماعي مما يمنع حدوث الإرهاب (عدم وجود الاستقطاب بين القوميات المختلفة). كما أن الحوار بين الأديان والعقائد من شأنه أن يقلل من التوترات الطائفية والمذهبية.

إحدى الممارسات الجيدة للبرلمانيين هي عقد جلسات استماع علنية لمناقشة الظروف المؤدية إلى الإرهاب داخل المجتمع المحلي. قد يكون من بين الحاضرين في هذه الجلسات المسؤولون المحليون والتعليميون والزعماء الدينيين وغيرهم من قادة المجتمع، والخبراء في مجال الإرهاب وفي موضوع الشباب، ومسؤولي السجون وحتى الإرهابيين السابقين (عندما يكون ذلك ملائماً) الذين بإمكانهم إعطاء صورة أوضح عن عملية التحول الراديكالي عند الأفراد. وينبغي التعامل مع هذه الجلسات الاستماعية بشكل غير منحاز، وأن تؤدي هذه الجلسات إلى حلول محددة وملموسة من شأنها أن تساهم في تطوير الاستراتيجية الوطنية التي يجب تطبيقها من خلال التشريعات والسياسات وغيرها من الوسائل. كما أن إشراك منظمات المجتمع المدني ذات التأثير - وخاصة تلك التي تعمل مع الشباب وفي إطار حماية حقوق الأطفال - يمكن أن يساهم بشكل كبير في جلسات الاستماع العامة.

#### التوصية الثالثة: تأسيس مؤسسات فعالة في قطاع العدالة والهيئات المكوّنة من وكالات متعددة.

عادةً ما تكون مؤسسات قطاع العدالة مستندة على القوانين الأساسية التي تؤسس المعايير المرتبطة بسلطاتهم، وغالباً ما يتم تأسيس وتعزيز هيئات الوكالات المتعددة من خلال التشريعات المصاغة. إن الهدف من تشكيل وهيكل هذه الهيئات هو اتباع سياسات وطنية منسقة لمكافحة الإرهاب، وتفويض هيئات مختلفة بوظائف وأدوار لبلورة رؤية وأنشطة وطنية محدّدة. من المهم أيضاً أن تقوم هذه المؤسسات الممثلة بتحديد المسؤوليات داخل نظام العدالة الجنائية المدنية. ونتيجة لذلك، يلعب البرلمانون دوراً هاماً في تأسيس المؤسسات الفعالة في قطاع العدالة التي بإمكانها أن تمنع وتكافح الإرهاب والنشاطات الجنائية المرتبطة به.

إن استيعاب وتعديل تلك القوانين المؤسساتية الأساسية من شأنه بناء قاعدة عريضة للجهود الوطنية الرامية لمكافحة الإرهاب. كما ينبغي للبرلمانيين أن يلعبوا دوراً ريادياً وفعالاً في تشجيع وتطوير وشرعنة مؤسسات قطاع العدالة المستدامة والقوانين الأساسية، ويمكن أيضاً للإصلاحات القضائية أن تساعد في هذه العملية. كما يمكن للمدعين العامين المتخصصين، ومجموعات العمل والمحاكم أن يحققوا الهدف المرتبط بالملاحقة والمقاضاة الفعالة إذ أن الإرهاب جريمة يمكن محاربتها بفاعلية أكثر استناداً على الخبرات والتجارب. إن جهود الشرطة المجتمعية من شأنها أيضاً أن تعزّز من فهم ومعرفة السياق المحلي. كما أنه من الضروري تطوير قدرات الاستجابة السريعة للظروف المتغيرة.

في المناطق التي تغيبت أو تقوضت فيها سيادة القانون بسبب الاضطرابات المدنية أو العسكرية أو السياسات الخاطئة المتعلقة بالأنشطة السابقة لمكافحة الإرهاب، يلعب البرلمانون دوراً هاماً جداً في ضمان استرجاع الحقوق الأساسية. يجب التأكد من أن التعذيب وغيره من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان لن تفلت من العقاب. في هذا السياق، يجب الحفاظ على حقوق

ضحايا الإرهاب<sup>4</sup>، وضمان قدرتهم على الوصول للعدالة وآليات الإنصاف والتعويض. لذلك، من ضمن الممارسات الجيدة للبرلمانيين لعب الدور الفعال في صياغة ومراجعة التشريعات المرتبطة بتأسيس الكيانات المؤسساتية وهيئات الوكالات المتعددة وتحديد سلطاتها، وأن يتم الأخذ بعين الاعتبار التمرکز العالي للجهات المشاركة في الوقاية والتحقيق ومكافحة الإرهاب لكي تكون جميعها تحت سلطة واحدة كما هو ملائم وقدر الامكان بهدف الزيادة من تبادل المعلومات. كما يجب على البرلمانيين أن يشجعوا مؤسسات العدالة لكي تصبح أكثر تقبلاً للتحسين المستمر لقدراتهم الفنية. بالإضافة الى ذلك، إن الصلاحيات والتفويضات المعرفة بشكل واضح تضمن عدم إساءة استخدام السلطة. بالنسبة للمؤسسات الأخرى لقطاع العدالة، كالسلطة القضائية على سبيل المثال، يجب على البرلمانيين أن يتأكدوا من استقلاليتهم ومواردهم الملائمة. كممثلين للمجتمع، يجب على البرلمانيين أن يتأكدوا من أن الجهود المضللة في مكافحة الإرهاب لن تقلل من شأن قيم سيادة القانون التي يرغب الإرهابيون بتدميرها.

بعد تأسيس محكمة دولية تركز على الفصل في الجرائم التي ارتكبت في دولة معينة، يجب على البرلمانيين كممثلين مباشرين للمواطنين أن يلعبوا دوراً فعالاً في مراقبة الإجراءات المحكّمية وملفات التحقيق، وقد يشمل ذلك وضع شروط وقواعد الطوارئ في بعض الدول.

#### التوصية الرابعة: وضع الأدوات التحقيقية تحت إطار سيادة القانون.

على السلطات التي يخول لها المسؤولية التحقيقية أن تحرص على أن يكون تفويضها مبنيًا على أسس واضحة لسيادة القانون والمساءلة. ويتعلق هذا الأمر بالتفويضات القانونية للجهات الاستخباراتية والتحقيقية.

كما يجب على منهجيات وممارسات المحققين - بما في ذلك تحويل المعلومات الاستخباراتية إلى أدلة، واستخدام الأدلة المستمدة من الإنترنت وإجراء التقنيات التحقيقية الخاصة - أن تكون جميعها مبنية بشكل متين على الأحكام القانونية السليمة مع وجود الضمانات الملائمة لحماية حقوق الانسان من حالات الإساءة.

تلعب البرلمانات دوراً محورياً في التأكد من أن التحقيقات والقرارات القضائية الخاصة بمكافحة الإرهاب تحترم الإجراءات القانونية الأصولية اللازمة وتضمن مبادئ الاستخدام الشرعي للتقنيات التحقيقية مثل العمليات التنكيرية/المتخفية، والمصادر السرية، والمراقبة الإلكترونية؛ الشيء الذي ينطبق بشكل مماثل على الأجهزة الاستخباراتية<sup>5</sup>. كما يجب على مدونة الإجراءات الجنائية وغيرها من التشريعات أن تنظّم وتعرف هذه الممارسات بشكل واضح وأن تضمن وجود التناسب والمعايير الخاصة بالاحتجاز بالتماسي مع القانون الدولي لحقوق الإنسان بما في ذلك القوانين المذكورة في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية<sup>6</sup>.

<sup>4</sup> انظر مذكرّة مدريد حول الممارسات الحسنة لمساعدة ضحايا الإرهاب بعد الهجوم مباشرةً وفي الإجراءات الجنائية الصادرة عن المنتدى العالمي لمكافحة الارهاب.

<sup>5</sup> يوجد لدى المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب مرجع مفيد في هذا السياق وهو: توصيات حول استخدام وحماية المعلومات الاستخباراتية في التحقيقات والمقاضاة القائمة على سيادة القانون والتي يقودها قطاع العدالة الجنائية. هذه التوصيات تستند على الممارسة الجيدة السادسة لمذكرة الرباط الصادرة عن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب والتي تشجع الدول على

سن تدابير مبنية على سيادة القانون لحماية مصادر هذه المعلومات وأساليب تجميعها في القضايا المرتبطة بالإرهاب.

<sup>6</sup> عادةً ما تنطوي القضايا الإرهابية على التحقيقات الواسعة والشاملة التي قد تشمل تجميع الأدلة من دول أخرى. يجب أن تخضع فترة الاحتجاز ما قبل المحاكمة للمراجعة القضائية السريعة، ويجب ألا يشكل ذلك عقبة للاستمرار في تجميع الأدلة الإضافية.

ومن الممارسات الجيدة الأخرى تحويل المسؤولية الى الهيئات التشريعية للتعامل مع الجوانب الإجرائية الخاصة بالتحقيق في قضايا الإرهاب بشكل يتوافق مع سيادة القانون، وتوفير الرقابة القضائية، وحماية حقوق المتهمين.

**التوصية الخامسة: تعزيز القواعد الخاصة بالإجراءات الجنائية، ونظام الأدلة، والإصلاحات في نظام العدالة لمواجهة التحديات المرتبطة بالقضايا الإرهابية.**

بالتماشي مع مذكّرة لاهاي للممارسات الحسنة للسلك القضائي حول الحكم في جرائم الإرهاب<sup>7</sup>، تلعب القواعد المرتبطة بالإجراءات الجنائية والقواعد الخاصة بالأدلة دوراً هاماً جداً في التأكد من قدرة نظام العدالة الجنائية على التعامل مع الإرهاب، بما في ذلك حماية حقوق الضحايا وحماية الشهود وعائلاتهم. إن الفشل في مواجهة الإرهاب من خلال نظام العدالة الجنائية يشكل مخاطر جسيمة مرتبطة بانتهاكات حقوق الإنسان. كما تختلف مصادر قواعد الإجراءات الجنائية وقواعد الأدلة عن بعضها البعض وفقاً للولايات القضائية المختلفة. ففي بعض الولايات القضائية، يتم وضع هذه القواعد من خلال التشريعات، بينما في سلطات قضائية أخرى، يتم تطوير القواعد الخاصة بالمحاكم من قبل الهيئات القضائية.

على سبيل المثال، فيما يتعلق بالجانب الدولي للقضايا الإرهابية، يجب السماح أثناء المحاكم باستخدام الأدلة المنبثقة من الولايات القضائية المختلفة (مثل الأدلة الدولية أو الأدلة الرقمية) بشكل يتماشى مع حقوق المتهمين. يجب أيضاً مراعاة المبادئ الخاصة بتسليم المجرمين. كما يمكن أن توفر الأدوات القانونية الحالية تشريعاً نموذجياً لطلبات المساعدة القانونية المتبادلة. نوصي بشدة أن يتم وضع إطار للمساعدة القانونية المتبادلة لتيسير التعاون القانوني العابر للحدود. يجب على البرلمانين أن يتأكدوا من وجود الأرضية القانونية المطلوبة من أجل المساعدة القانونية المتبادلة، وأن يتم تنفيذ التعاون تحت إطار قوي مبني على سيادة القانون. كما أن القواعد القوية الخاصة بتجميد الممتلكات ومصادرة الأصول تعتبر أدوات هامة لمكافحة الإرهاب والتصدي لتمويله. في نهاية المطاف، المحاكمات العلنية التي لا تستخدم الأدلة السرية تضفي طابع الشرعية على جهود الحكومة في إطار مكافحة الإرهاب.

**التوصية السادسة: تعزيز تفهم الجماهير وضمن الشمولية عند تطوير الإطار والسياسات الوطنية لمكافحة الإرهاب.**

يلعب البرلمانين دوراً أساسياً في إذكاء الرأي العام، وبالتالي في توعية المجتمع برمته حول مكافحة الإرهاب. وللبرلمانين دورين أساسيين:

<sup>7</sup> إن الممارسات الجيدة التي تم تحديدها في مذكّرة لاهاي هي: (1) ضرورة وجود قضاة مدربين بشكل تخصصي؛ (2) استخدام المحاكمات المستمرة في قضايا الإرهاب؛ (3) وضع معايير فعالة لإدارة المحاكمات؛ (4) وضع تدابير خاصة لحماية الضحايا والشهود؛ (5) حق المتهم بالحصول على محاكمة عادلة مع تعيين محام من اختياره؛ (6) ضرورة وجود قواعد بخصوص استخدام المعلومات الاستخباراتية في المحاكمة وحمايتها وحماية مصادرها وطريقة الحصول عليها؛ (7) توفير الأمن الفعال لدار المحكمة وقاعة المحاكمة؛ (8) وضع قواعد ارشادية للعاملين بالمحكمة والأطراف المعنية بالمحاكمة بخصوص التعامل مع وسائل الإعلام؛ (9) ضمان تلقي ضحايا الارهاب المعاملة عادلة. توضح هذه المذكرة هذه الممارسات الجيدة التي تدعم في مجملها استراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

أولاً، في منع تبلور بيئة يزدهر فيها الإرهاب وذلك من خلال حوارهم مع أعضاء المجتمع ومكافحتهم ونزعهم لشرعية الروايات الخاطئة.<sup>8</sup> لا يمكن التصدي الفعال لأيدولوجيا معينة بدون رسالة بديلة موثوق بها. بصفتهم قادة داخل المجتمع، يتواجد البرلمانيون في أفضل موقع لتعزيز الحوار بين الأديان والعقائد والقوميات والعمل بجانب الزعماء الدينيين والتعليميين<sup>9</sup>، ويمكن لتلك الأنشطة أن تساعد في منع الوصول لحلقة الإرهاب قبل بدايتها.

ثانياً، كمسؤولين منتخبين غير مشاركين بشكل مباشر في التحقيقات والمقاضاة والمحاکمات المرتبطة بالقضايا المحددة لمكافحة الإرهاب، يقف البرلمانيون كممثلين مستقلين للشعب ولذلك فهم يتواجدون في موقع ممتاز لوضع سياسات مكافحة الإرهاب بمصادقية نيابة عن المواطنين. كما يجب على البرلمانيين أن يتأكدوا من وجود الممارسات غير التمييزية ومساواة الجميع أمام القانون وأن يكونوا قدوة للآخرين ونموذجاً يحتذى به، وعليهم أن يعزوا من الآلية الشاملة الجامعة وآليات الحكم الرشيد. ويمكن لهذه الجهود أن تزيد من فهم وملكية المجتمع للسياسات الوطنية الخاصة بمكافحة الإرهاب فإن صمود المواطنين هو أحد الأهداف المرتبطة بمواجهة روايات واتصالات الإرهابيين.

كما يمكن للبرلمانيين أن يساعدوا في تهدئة الانفعالات والمشاعر الفورية للجمهير بعد اندلاع أحداث إرهابية محددة، وأن يقوموا بتحويل التركيز نحو الحلول التي تخاطب مصالح المجتمع على الأمد البعيد، وأن يساهموا بذلك في تعزيز نهج متوازن واستراتيجي من أجل صمود المجتمعات ضد أيديولوجيات الإرهابيين والتصدي لجهود تجنيد الإرهابيين عموماً.

لذلك، من بين الممارسات الجيدة للبرلمانيين مناقشة السياسات بأسلوب غير منحاز، وعقلاني، ودقيق وغير غوغائي لتشجيع نقاش وطني مفتوح ركزته العلم والاطلاع، تُحترم فيه جميع الآراء والمعتقدات المتباينة ولبناء التفهم الجماهيري، والصمود والإجماع.

### التوصية السابعة: إشراك المجتمع المدني في صياغة وتطوير وتنفيذ استراتيجية لوطنية لمكافحة الإرهاب.

يتواجد المجتمع المدني المحلي في الجبهة الأمامية للمجتمعات، ولذلك فهو يشكل محيطاً من المعرفة التي يمكن للسلطات الاستفادة والاستنباط منها، ويساعد التشاور مع منظمات المجتمع المدني في التعرف على استراتيجيات مكافحة الإرهاب الأكثر فاعلية. إن مشاركة المجتمع المدني في تشكيل سياسات مكافحة الإرهاب تضمن مراعاة آراء السكان المتنوعة.

تمثل منظمات المجتمع المدني عينة ممثلة للمجتمع وبإمكانها أن توفر مساهمات قيّمة جداً ويجب أن يتشاور معها المشرعين عند صياغة القوانين والسياسات المرتبطة بالإرهاب. كما يجب أن تكون مشاركة القادة المجتمعيين جزءاً لا يتجزأ من ممارسات البرلمانيين

<sup>8</sup> انظر مذكرة لاهاي - مراكش حول الممارسات الحسنة لاستجابة أكثر فعالية لظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب الصادرة عن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب: الممارسة الجيدة السادسة (الاستثمار في بناء علاقة ثقة طويلة الأجل مع المجتمعات المعرضة للتجنيد، مع مراعاة المجموعة الواسعة من القضايا والمخاوف التي تؤثر على المجتمع) والممارسة الجيدة الخامسة (عدم الربط بين ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب أو التطرف العنيف بأي دين أو ثقافة أو مجموعة إثنية أو جنسية أو عرق).

<sup>9</sup> انظر مذكرة أبو ظبي حول الممارسات الجيدة للتعليم ومكافحة التطرف العنيف الصادرة عن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب: الممارسة الجيدة الثانية (تعزيز التعاون والتشجيع على إقامة الحوار بين قطاعي التعليم والأمن من أجل رفع الاهتمام السياسي والموارد المخصصة لموضوع التعليم ومكافحة التطرف العنيف) والممارسة الجيدة السابعة عشر (إشراك مؤسسات القطاع الخاص من خلال التأكيد على اختصاصات مسؤولية الشركات الاجتماعية ذات الصلة والتأكيد على تأثير التطرف العنيف بالسلب على أرباحها، وذلك مع تسليط الضوء على فوائد توفير فرص التعليم للشباب).

في التشاور مع جهات المجتمع المدني، على سبيل المثال لمنع تجنيد الشباب من قبل المنظمات الإرهابية. كما تلعب منظمات المجتمع المدني دوراً أساسياً في جهود الاتصال ورفع التوعية الخاصة بالإرهاب، بما في ذلك مكافحة روايات الإرهابيين من أجل نزع شرعية الآراء المتطرفة العنيفة. كما توفر منظمات المجتمع المدني أدوات معينة لمراقبة تطبيق القوانين والسياسات المصممة لمكافحة الإرهاب. علاوة على ذلك، إن إشراك المجتمع المدني في مكافحة الإرهاب يفيد الأشخاص الذين يتواجدون على هامش المجتمع. ومن بين الأدوار الإضافية التي يمكن للبرلمانيين أن يتولوها القيام بتطوير قنوات التواصل المجتمعية؛ وهذا يساعد في ضمان وجود الدعم الجامع والمستدام للسياسات الوطنية الخاصة بمكافحة الإرهاب. يمكن أيضاً لعائلات الضحايا أن تلعب دوراً إيجابياً في تطوير سياسات مكافحة الإرهاب المبنية على المعرفة من خلال الاستفادة من خبراتها المباشرة. تحتاج صياغة السياسات الخاصة بمكافحة الإرهاب لدمج آراء المجتمع ويلعب المجتمع المدني دوراً استباقياً في الوقاية من الإرهاب من خلال إزالة الراديكالية والأنشطة المضادة للروايات الإرهابية، خاصة على المستوى المجتمعي. كما تلعب منظمات المجتمع المدني دوراً محورياً تشاركياً في التأكد من قيام المؤسسات التعليمية بتوفير بدائل وخيارات قوية للإرهاب وتحميد الشباب المعرضين للخطر. تدعم بعض منظمات المجتمع المدني ضحايا الإرهاب بشكل مباشر وبإمكانها أن تساعد المشرّعين في الحفاظ على الحقوق المرتبطة بالضحايا.

يجب توفير المساحة والأرضية الخصبة للمجتمع المدني لكي ينجح في مهمته. ومن المهم منع احتمالية إساءة استخدام منظمات المجتمع المدني، مثل الجمعيات الخيرية، من قبل الإرهابيين والمنظمات المرتبطة بهم (مثلاً لتمويل ودعم الإرهاب والمساعدة في تنقلات الإرهابيين)، ويجب التحقيق مع الأشخاص المتورطين في انتهاك القانون ومقاضاتهم ولكن بدون التدخل في الدور الإيجابي الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني الشرعية. وينبغي أن تكون أعمال منظمات المجتمع المدني مبنية على تضافر الجهود الموجهة نحو النتائج بجانب السلطات الوطنية مع وجود مستويات المساءلة المتناسبة على الرغم من بقائها منفصلة عن الهيكليات الحكومية الرسمية. من بين الممارسات الجيدة للبرلمانيين التأكد من قدرة المجموعات المدنية والأفراد على التعبير بشكل منفتح عن وجهات نظرهم وآرائهم فيما يتعلق بتدابير مكافحة الإرهاب من خلال جلسات الاستماع المفتوحة للجمهور. إن النقاش القوي والمنفتح حول فاعلية تدابير مكافحة الإرهاب الموجودة والمخططة والاحتياجات المرتبطة بها من شأنها أن تؤدي لتوافق أكبر داخل المجتمع.<sup>10</sup>

**التوصية الثامنة: تخصيص ميزانية كافية للاستخدام الأوسع للموارد الحكومية لدعم تنفيذ السياسة الوطنية لمكافحة الإرهاب.**

يلعب البرلمانيون دوراً مركزياً في الموافقة على النفقات العامة وطرق استخدام الموارد العامة. إن تدابير مكافحة الإرهاب الفعالة تحتاج للتمويل الملائم ويجب على مسؤولي قطاع العدالة أن يحصلوا على رواتب ملائمة. وفي حين أن الموازنات الأكبر لا تشير بالضرورة لوجود سياسة أفضل لمكافحة الإرهاب، ينبغي أن ينظر في تمويل جهود مكافحة الإرهاب على ضوء البرامج الحكومية الأخرى المصممة لمنع الإرهاب وتلبية الاحتياجات الأخرى للمواطنين. على هذه العملية أن تشمل الشفافية في تخصيص الموارد ومكوّنات المشتريات والتوظيف. كممثلين للمواطنين، يتواجد البرلمانيون في مواقع ممتازة لعمل التقييمات العقلانية الحكيمة حول النفقات والمصروفات العامة لتقديم الدعم في مساءلة المؤسسات التنفيذية وضمان وجود الحكم الرشيد.

<sup>10</sup> انظر مذكرة أبو ظبي حول الممارسات الجيدة للتعليم ومكافحة التطرف العنيف الصادرة عن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، بالإضافة للممارسة الجيدة الحادية عشر لمذكرة أقرّة بشأن الممارسات الحسنة للنهج المتعدد القطاعات لمكافحة التطرف العنيف الصادرة عن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب.



ستؤدي سياسة مكافحة الإرهاب السليمة والمتوافقة مع سيادة القانون الى التعزيز المباشر للمؤسسات الممثلة والحكم الرشيد داخل الدول. يجب اعتبار القطاعات المجتمعية الأساسية - مثل خدمات الرعاية الاجتماعية، والتعليم، والصحة والخدمات الدينية - جزءاً من الاستجابة الشاملة الخاصة بمكافحة الإرهاب حيث يحقق أمن المواطن من خلال سيادة القانون وحقوق الإنسان داخل المجتمع. توفر مكافحة الإرهاب الفرصة لتعزيز صمود المجتمع في وجه العنف والتعصب، ويشكل الأمن والعدالة جزءاً واحداً فقط من الأهداف التطويرية الأشمل. إن جهود مكافحة الفساد تلعب دوراً مكملاً لهذه الأهداف. كما أن الاستثمار في تطبيق سياسات مكافحة الإرهاب بشكل يتماشى مع حقوق الإنسان معناه الحفاظ على الأسس المجتمعية.

يُعتبر من الممارسات الجيدة التأكد من توفر الموارد العامة الكافية لتطبيق سياسات مكافحة الإرهاب المستدامة. قد يتمكن البرلمانيون من تحديد والتنسيق مع الجهود الخارجية الهادفة لتمويل الموازنة الوطنية. وفي حين أنه من غير المحبذ أو من غير الممكن للبرلمانيين أن يقوموا بالإدارة المفصلة لجميع جوانب الحكومة الوطنية، يجب عليهم أن يؤسسوا بقوة الأهداف المستدامة والسياسات المرتبطة بالموازنات. كما يجب على البرلمانيين أن يطوّروا الآليات الخاصة بتوزيع وتخصيص الأموال، وعمليات المراجعة الفعالة ومراقبة الاستخدام النهائي لسياسات ومصروفات مكافحة الإرهاب عن طريق استخدام لجنة مختارة حسب الاقتضاء وإجراء الزيارات إلى المواقع للتأكد من وصول المعلومات مباشرة الى اللجان البرلمانية المعنية. كما تخدم مشاركة المعلومات الخاصة بالموازنات مع الجماهير هدفاً قيماً وهو إعطاء المجال للمواطنين للتعرف على كيفية صرف الموارد المالية العامة.

#### التوصية التاسعة: مراقبة جهات تطبيق القانون والأجهزة الاستخباراتية لضمان حقوق المواطنين.

إن المراقبة المستقلة لهيئات العدالة وقطاع الأمن تقتضي لجنة برلمانية تؤدي ولايتها بشكل متسق ومحيد. وتتطلب الرقابة الفعالة إمكانية الوصول المباشرة للمعلومات. من المهم أيضاً تعزيز بناء القدرات المرتبطة بمتطلبات الرقابة مع وجود نهج يسمح بمقارنة الولايات القضائية المختلفة. يُنصح أن تقوم البرلمانات بتأسيس إطار قانوني يقوم بتحديد الصلاحيات وتعريف حدود وكالات تطبيق القانون والوكالات الاستخباراتية. ويشمل ذلك:

- وضع الآليات اللازمة لتأسيس وكالات تطبيق القانون والوكالات الاستخباراتية المؤهلة والمهنية (ممارسة السيطرة على أنظمة الاختيار والتعيين/التوظيف والترقية) والتعريف بإجراءاتهم العملية؛
- منع التعذيب وغيره من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان؛
- توفير الوسائل اللازمة للتحسين والحفاظ على الجودة المطلوبة للمعايير المؤسسية والقدرات الفنية (توفير الموارد المالية، والاستثمار في قدرات الموارد البشرية، وتوفير هيكلية إدارية فعالة)؛
- تعريف وتطبيق آلية محددة لتقييم جهات تطبيق القانون والأجهزة الاستخباراتية؛
- الربط بين توفير الموارد المالية للأجهزة الاستخباراتية ووكالات تطبيق القانون من جهة وضمان المساءلة ومراجعة دقيقة للحسابات من جهة أخرى.

إن الاختيار والموافقة على الأعضاء البرلمانيين يُعتبر أمراً هاماً بهدف التأكد من قدرة وصولهم بالوقت السليم للمعلومات التي لا يتم الكشف عنها للجمهور العام مع الحفاظ على السرية في المعلومات العملية. علاوة على ذلك، يجب الفصل بين المعلومات

العملية (التحقيقات) والتقييم المرتبط بإدارة تلك المعلومات بعد إنهاء العمل. قد تتطلب الأولى التصنيف الكامل (أي جعل المعلومات سرية) وستحتاج الثانية للشفافية والثقة الإضافية. من الممكن القيام بشرعنة تقييد الحقوق بالاستناد إلى الأهداف الأمنية بشرط أن تتم ممارسة ذلك التقييد بالتماشي مع سيادة القانون والمعايير الدولية للعدالة الجنائية. كما تحتاج اللجان البرلمانية الرقابية إلى آليات خاصة بالاختيار لكي تنجح في تحمل مسؤولية هذا الدور الفريد.

يجب على المراقبة الخاصة بالأجهزة الاستخباراتية، ووكالات تطبيق القانون وسلطات الملاحقة القضائية أن تتأكد من المخاطبة السريعة لحالات انتهاك حقوق الإنسان. كما ينبغي الإقرار باستقلالية القضاء على الدوام، ومن اللازم الفصل ما بين الجهات التحقيقية والأجهزة الاستخباراتية. بالنسبة للسياسات والأنشطة التي تفشل بالالتزام بحقوق الإنسان، ينبغي عمل التحقيق فيها بشكل مستقل من خلال اللجان البرلمانية المعنية. بالإضافة إلى ذلك، على البرلمانيين أن يتأكدوا بشكل استباقي من أن آليات الرقابة قابلة للتكيف للظروف المتغيرة وفي الوقت السليم. وتزيد توعية المواطنين بشأن حقوقهم، بما في ذلك حقهم في الأمن، من فهم مسؤولياتهم وزيادة ثقتهم بسياسات مكافحة الإرهاب. يمكن لوسائل الإعلام والمجتمع المدني أن تساهم في جهود الرقابة من خلال قنواتهم المفتوحة لتوفير المعلومات للجان الرقابية بدون الخوف من الانتقام.

وعلى نحو مشابه، يجب على البرلمانيين أن يراقبوا إدارة السجون وأن يعملوا بتقييمات خاصة للممارسات المحددة لمكافحة الإرهاب والتصدي للتطرف العنيف التي تهدف إلى إعادة دمج وإعادة تأهيل أولئك الذين أدينوا بارتكاب جرائم إرهابية تم تنفيذها داخل مرافق الاعتقال.<sup>11</sup>

وقد تكون اللجان البرلمانية المختلفة ذات صلة بمراقبة عمل الوكالات الاستخباراتية ووكالات تطبيق القانون. نتيجة لذلك، يمكن لعملية دمج أعضاء اللجان المختلفة داخل لجنة مختارة من أجل مراقبة إجمالية لمكافحة الإرهاب أن تزيد من مستوى الفاعلية.

**التوصية العاشرة: الحفاظ على التوازن بين الرقابة الفعالة، ولأمن العمليات وفوائد الكشف عن المعلومات للجماهير.**

إن الإفصاح عن المعلومات للجماهير مفيد جداً لأغراض الشفافية إذ أنه يبني ويعزز من ثقة الجماهير تجاه حكوماتهم على الأمد البعيد. وينبغي عمل المراقبة الوثيقة لادعاءات مسؤولي الفروع التنفيذية حول أسرار الدولة لكي يتم منع الجهود الهادفة لإخفاء حالات سوء السلوك أو السياسات غير الناجعة.

من ناحية أخرى، قد تكون هناك تبريرات سليمة لحجب وكنم المعلومات والمصادر والأساليب، وخاصة تلك التي لها صلة بالعمليات المستمرة لمكافحة الإرهاب. لذلك، يمكن لحق الحصول على المعلومات أن يكون مقيداً عندما تتطلب الحاجة الأمنية تصنيف المعلومات كمعلومات سرية. يجب على البرلمانيين أن يتوصلوا لبروتوكول مع أجزاء أخرى من الحكومة للتأكد من وجود المستويات الكافية من المعلومات المفصّل عنها وفي نفس الوقت الحفاظ على المستوى المطلوب من السرية لكي تتمكن الحكومة

<sup>11</sup> انظر مذكره روما الخاصة بالممارسات الجيدة لإعادة تأهيل ودمج المجرمين المتطرفين المستخدمين للعنف الصادرة عن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب.

من تأدية وظائفها بشكل قانوني لتحقيق أهداف مكافحة الإرهاب. ويجب على المشرّعين تحديد الإطار القانوني الإجمالي لتصنيف المعلومات الخاصة بالدولة.

يُعتبر من الممارسات الجيدة تشكيل لجنة مكوّنة من برلمانيين وإعطاء هذه اللجنة للتصريح الأمني اللازم لتمكينها من التقييم المباشر للمواد المصنّفة بأنها سرية. يمكن للجنة برلمانية متخصصة أن تقوم بتقييم مستوى التفاصيل التي سيتم الإفصاح عنها للجماهير. ويجب إبقاء المعلومات سرية فقط طيلة الفترة التي تُخدم فيها الاحتياجات المشروعة لأمن الدولة أو تضمن حماية مصادر وأساليب وسرية التحقيقات المستمرة، ويجب مراجعة المعلومات المصنّفة بالسرية بشكل مستمر لتحديد توفر الحاجة لإبقاء تلك المعلومات سرية، والمواد التي لا تحتاج أن تبقى سرية يجب أن تزال فوراً من قائمة المعلومات السرية وأن تصبح متاحة ومتوفرة.

### التوصية الحادية عشر: تعزيز تبادل المعلومات والتعاون بين البرلمانات المختلفة.

يعتبر الإرهاب تحدّ عالمي بموجب بُعد العابر للحدود. ويلعب البرلمانيون دوراً فعالاً في تطوير ودعم السياسة الخارجية ويجب عليهم أن يبحثوا عن فرص لتشجيع السياسات التي تقود لحل الصراعات المحلية أو الإقليمية التي إن لم يتم حلها قد تنشئ مناطق صراع ينمو فيها الإرهاب.

كما يمكن لجهود البرلمانات المختلفة أن توفّر جسراً هاماً لإفساح المجال للتعاون الدولي الأفضل. إن تبادل المعلومات بين السلطات الوطنية يعتبر أيضاً أمراً في غاية الأهمية ولكن يتم تقييده في الكثير من الأحيان بسبب آليات التعاون الضعيفة.<sup>12</sup> يقف البرلمانيون في موقع يمكنهم من فتح الحوار في سبيل الرفع من مستويات الثقة والتعاون بينهم وبين نظرائهم الدوليين بمرونة أكثر بالمقارنة مع الهيكلية التنفيذية. كجزء من هذه الدبلوماسية البديلة الثنائية ومتعددة الأطراف، يُنصَح بعقد منتديات واجتماعات مستمرة بين البرلمانات المختلفة للمناقشة المستمرة لسياسات مكافحة الإرهاب والتزامات المرتبطة بذلك. علاوة على ذلك، يمكن للبرلمانيين تأسيس نقاط اتصال والتبادل مع دول أخرى حول الممارسات الجيدة الحالية وسبل جديدة للحفاظ على التوازن في ما يخص الضمانات القانونية الهادفة لحماية حقوق الإنسان. كما يمكن للمجالس والشبكات البرلمانية الإقليمية والدولية الموجودة أن تدعم هذه الجهود.

كما تقع على عاتق البرلمانيين كذلك مسؤولية القيام بدور خاص لتطوير هيكلية الهيئات الإقليمية التي بإمكانها أن تدعم بشكل أكبر تقاسم المعلومات الخاصة بالعمليات في سبيل تعزيز الاستجابات الإقليمية والدولية لمكافحة الإرهاب. علاوة على ذلك، من مسؤوليات البرلمانيين أن يساهموا في تطوير استجابات المجتمع الاقليمي والدولي لمكافحة الإرهاب على نطاق أوسع. يمكن للتعاون بين البرلمانات المختلفة أن يركز على الأنشطة مثل متابعة تطبيق التشريعات أو اتخاذ خطوات محددة لتعزيز التشريعات المرتبطة بمكافحة الإرهاب وإذاعتها لسيادة القانون أو التسهيل من التعاون بين العاملين في مجال مكافحة الإرهاب. ويمكن للمنظمات الدولية أن توفر الإحاطات/الإيجازات للبرلمانيين وأن تيسر تبادل المعرفة الخاصة بالموضوع بين البرلمانيين. كما يمكن الاستفادة من آليات المراجعة الدولية المشتركة والطوعية عند تبني تشريعات أو سياسات الجديدة، أو عند تعديل التشريعات أو السياسات الموجودة.

<sup>12</sup> تشجع الممارسة الجيدة التاسعة [لمذكرة الرباط](#) بشكل خاص على تطوير الممارسات والإجراءات من أجل تعزيز التعاون الدولي في الأمور المرتبطة بمكافحة الإرهاب.